البعد الجيو/استراتيجي لتدبير إشكالية الهجرة الدولية في المغرب

فاطمة أمراح

دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية
جامعة محمد الخامس -أكدال- الرباط

Fatima Amrah

Doctor in public law and political science
Mohammed V University Agdal, Rabat

الملخص:

تحاول المقالة تحليل دور البعد الجيو/استراتيجي في انتقال المغرب لدولة استقبال للهجرة، بسبب قربه الجغرافي لأوروبا، وبسبب الجوار الصعب بتصريف بلدان الجوار لأزمة الهجرة واللجوء إلى المغرب. كما تحاول تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه البعد الجيو/ستراتيجي في تبني المغرب للسياسة الوطنية للهجرة واللجوء منذ سنة 2014.

وتوظيفا لمتغير الأمن المتبادل في تدبير إشكالية الهجرة واللجوء بسبب عامل التخومية، تُطرح معضلة انتقال تهديدات الظاهرة بين بلدان المصدر والعبور والمقصد. وباعتبار المغرب دولة عبور إلى أوربا،

فكلما صعُبَ عليها التحكم في تدفقات الهجرة بسبب الانفلات الأمني، أو عدم تعاونها، فإن ذلك حتما سيؤثر مباشرة على دول الجوار الأوربي التي لم تفلح في صد موجات المهاجرين إليها بالرغم من تجنيدها لكل الإمكانيات لمراقبة حدودها.

الكلمات المفتاح: البعد الجيو/استراتيجي، الشراكة الإستراتيجية، الهجرة الدولية، الأمن المتبادل، التخومية.

GEOSTRATEGIC DIMENSION OF MANAGING THE PROBLEM OF INTERNATIONAL MIGRATION IN MOROCCO

Abstract

This article aims to analyze the hypothesis that Morocco has an important geostrategic position that makes it a home for migrants due to its proximity to Europe ; the geostrategic dimension of Morocco plays a crucial role in choosing a migration policy with security and humanitarian dimensions sinc 2014.

By employing the variable of mutual security due to the border factor in managing the problem of migration and asylum as a security issue, the dilemma of the transmission of threats from the south to the north, and Morocco as a transit country to Europe, is raised if it is difficult for them to control migration flows due to the security chaos, or their lack of cooperation; It directly affects the countries of the North, which, despite mobilizing all possibilities to control their borders, have not succeeded in stopping the waves of immigration heading to them.

Keywords: geo/strategic dimension, strategic partnership, international migration, mutual security, frontierism.

مقدمة

من أولويات سياسة الدول الحفاظ على بقائها واستقرارها وأمنها بحرصها على حماية المجتمع والدولة من أي تهديد داخلي أو خارجي، والملاحظ أن الدولة أصبحت اليوم تواجه أنماط مختلفة من مصادر التهديدات غير العسكرية، ومنها التهديدات العابرة للحدود كتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب الدولي وانتشار الفقر والتلوث البيئي والأمراض والأوبئة والهجرة غير الشرعية.

وباعتماد نظرية مدرسة كوبنهاغن حول مركب الأمن الإقليمي والتي تقوم على ارتباط دول المركب الأمني الإقليمي، بصورة يصعب الفصل بين تهديد أمنها القومي عن التهديدات العابرة للحدود، وارتباط أمن الدولة بأمن دول الجوار داخل المركب الإقليمي بفعل متغير التخومية

ومتغير الأمن المتبادل، فإن ذلك يفرض تعاونا والتزاما بين دول الجوار للحفاظ على الأمن والإستقرار داخل الإقليم.

والملاحظ أن ظاهرة الهجرة الدولية قد ارتقت في السنوات الأخيرة إلى مصاف الظواهر المتعددة الأبعاد التي تحظى بالأولوية في الأجندة الداخلية والخارجية لكثير من دول العالم، ورهانا حقيقيا في السياسات العمومية للحكومات[1]، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وأمنيا. وتحديا كبيرا أمام المركبات الأمنية الإقليمية بإظهار التعاون لمواجهة ظاهرة تتشابك فيها الهجرة غير الشرعية وما يمكن أن يصاحبها من جرائم عابرة للحدود من قبيل تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر وتهريب الممنوعات والإرهاب.

ولتدبير ملف الهجرة الدولية قام المغرب باعتماد 'الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء'، بناء على إرادته الصادقة للانخراط في المنظومة الدولية المؤَثِّثَة لحقوق الإنسان، وكذلك بناء على تَقَيُّدِه بالالتزامات الدولية التي صادق عليها. على أساس التعاون والتنسيق مع بلدان الجوار، مع التركيز على جوانب الخسارة والمكسب معا في تدبير المغرب لملف الهجرة، بالنظر إلى مساحة التنسيق والتعاون و/أو المنافسة والصراع بين كل الأطراف المتدخلة تبعا لمقاربة مباراة غير صفرية[2].

تحاول المقالة، الإجابة عن إشكالية جيو/ستراتيجية ملف الهجرة الدولية في المغرب، **أولا**، من خلال دراسة البعد الجيو/استراتيجي باعتباره محددا محوريا في انتقال المغرب لبلد استقبال للهجرة، **وثانيا**، من خلال دور البعد الجيوستراتيجي في اعتماد السياسة الوطنية للهجرة واللجوء منذ سنة 2014.

المبحث الأول: جيو/استراتيجية الهجرة الوافدة على المغرب

تكمن الأهمية الجيو/استراتيجية للمغرب في تفرُّده بالموقع الجغرافي الذي يميزه عن باقي بلدان الجوار من القارة، جعلته يحظى بأهمية خاصة سواء من طرف دول الشمال أو من دول الجنوب، هذا الموقع الذي يتمثل في كونه البلد الإفريقي الوحيد الذي يتوفر على واجهتين بحريتين، المتوسطية والأطلسية، إضافة إلى امتداده الصحراوي الذي يربطه ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

[1] مولاي يوسف محمدي علوي، وضعية الأجانب بالمغرب: النظام القانوني والحماية القضائية – دراسة مقارنة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام كلية الحقوق سلا السنة الجامعية 2017/2016، ص75.

[2] من نظريات العلاقات الدولية 'نظرية الألعاب' أو "نظرية اللعب"، التي عرفها مارتن شوبيك على أنها: " طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع". وعرفها 'توماس شيلينج 'على أنها" نظرية معنية بمواقف يكون أفضل سلوك أو حرية يقوم بها اللاعب يعتمد على قدرته على توقع سلوك أو حركة الطرف الاخر، حيث تعتبر اللعبة هي الموقف أو الأزمة الدولية، والدول هم اللاعبون الأساسيون. وتنقسم الالعاب إلى نوعين، اولهما اللعبة ذات النتيجة الصفرية والتي تكون فيها المكاسب التي حققها طرف هي نفسها الخسائر التي يتكبدها الطرف الأخر، ومثال ذلك الوضع خلال الحروب، وثانيهما اللعبة غير الصفرية حيث أن التعاون أو الصراع بين طرفي اللعبة قد يخسران معا أو يكسبان معا وهذا هو وضع الدول خلال الأوقات الاعتيادية.

ولهذا الموقع الجيو/استراتيجي أثر كبير في التلاقح الفكري والديني والثقافي، لكونه منطقة انفتاح وتواصل بين قارتين مهمتين على الصعيد الدولي: إحداهما تتفرد بغنى مواردها الطبيعية والبشرية، والثانية لها وزنها التاريخي والسياسي والصناعي والاستثماري على الصعيد العالمي.

وقد لخص الملك الراحل 'الحسن الثاني' في وصفه للمكانة الجيو/استراتيجية للمملكة المغربية، بكونها "شجرة تمتد عروقها عميقا في التراب الإفريقي، وفروعها مطلة على بلدان الشمال المتوسطي الأوربي"[3]، الأمر الذي فرض على المغرب نهج سياسة الانفتاح على مختلف الفضاءات الجغرافية، وكان ذلك دافعا قويا في تثمين روابطه بالضفة الشمالية للمتوسط، وتوطيد ارتباطه بالفضاء الإفريقي والعربي والمغاربي.

وتحليل البعد الجيوستراتيجي للهجرة الدولية في المغرب يقتضي أولا تحديد مفهوم الجيو/ستراتيجية (مطلب أول)، قبل تحليل المحدد الجيو/استراتيجي في انتقال المغرب لبلد استقبال للمهاجرين (مطلب ثاني).

المطلب الأول: تعريف الجيو/استراتيجية والمفاهيم المشابهة لها

من المفاهيم الجديدة التي تهيمن على حديث السياسيين ووسائل الإعلام والباحثين الأكاديميين في القانون أو الجغرافية... نجد كلمة جيو/ستراتيجية، وبسبب تداخل هذا المفهوم مع غيره من المفاهيم المشابهة كالاستراتيجية والجيوسياسية (جيوبوليتيك)، فإنه غالبا ما يُساء فهمها أو توظيفها.

وتشترك الجيو/استراتيجية والجيوسياسية والجغرافية السياسية في كلمة "جيو" التي تعني الأرض، إلا أن كل كلمة لها مدلولها ومميزاتها ومجال استخدامها. وإن كان التمييز بين هاته المفاهيم الثلاث (الجغرافية السياسية، والجيوسياسي، والجيو/استراتيجي) يعتبر نقاشا يصعب الحسم فيه[4]، بسبب تداخل هاته المصطلحات ومعانيها. لذلك سنحاول تقريب مفهوم جيو/استراتيجية والفرق بينها وبين الاستراتيجية والجيوسياسية.

أولا: الاستراتيجية: يعود تاريخ الإستراتيجية إلى كتابات المفكر الصيني 'سان تزو' من خلال كتابه 'فن الحرب'، وقد صاغ رأيه في الإستراتيجية بعبارة ذات دلالات وهي: "تَظَاهَرْ في الشرق واضْرِبْ في الغرب". وعرف 'كارل فون كلازوفيتز' الاستراتيجية بأنها "استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب". وقد تطور المفهوم واكتسب قاعدة شمولية، وأصبح يعني الاستخدام الأمثل للمعطيات السياسية والاقتصادية والعسكرية للإقليم أو الدولة. تتحدد الاستراتيجية في جميع مستوياتها في: "حساب الأهداف والمفاهيم والموارد ضمن حدود مقبولة للمخاطرة، لخلق نتائج ذات مزايا

[3] الحسن الثاني، كتاب التحدي، المطبعة الملكية الطبعة الثانية 1982، ص 235.

[4] Rosiére, S. (2001), Géographie politique, géopolitique et géostratégie : distinction opératoires, Paris, Armand Colin, 2001, p.42.

أفضل مما كان يمكن أن تكون عليه الأمور لو تُركت للمصادفة أو تحت أيدي أطراف أخرى"[5].

والاستراتيجية لصيقة بالمستقبل، لأنها تحاول تَجَنب أو ردع أو حل المشكلات المستقبلية الممكنة. وحيث أن مهمة الإستراتيجي الأساسية هي خدمة مصالح دولته القومية وحمايتها، فإن الأطراف المعنية في البيئة الدولية جميعها تفرض درجة من القوة لحماية مصالحها. لذلك يتوجب على الخبير الإستراتيجي أن يفهم طبيعة البيئة الدولية التي تتسم بأربع صفات (التقلب، التوجس، التعقيد والغموض) [6]، ملخصة في كلمة (VUCA)[7].

ثانيا: الجيوسياسية (جيوبوليتيك): اسْتُخدِمت أول مرة سنة 1905 من طرف المفكر السويدي 'رودولف كيلين'[8]، وعرفها بأنها: «البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي»[9]. وعرفها 'كارل هوسهوفر' كعلم جديد للدولة وبأنه "مذهب حول الحتمية المكانية لجميع العمليات السياسية، مرتكزة على أساس الجغرافيا"[10].

وجائت في قاموس أكسفورد بأنها" دراسة العوامل الجغرافية في السياسة العالمية والعلاقات بين الدول"[11]. وفي هذا قال 'ماكيندر'[12]: "لكل قرن جيوبوليتيكيته"، وتشير المناقشات الجارية بين المختصين بأن أسس النظرة إلى الأوضاع والحقائق الجغرافية في القرن القادم، سوف ترتكز على توزيع الكتل

[5] هاري أر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي، التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى 2011 ص 16.

[6] عبد الحق العزوزي، محاضرة حول "البيئة الأمنية الدولية وكيفية صناعة الإستراتيجية"
https://www.youtube.com/watch?

[7] VUCA): **V**olatility **C**omplexity **A**mbiguity **U**ncertainty، **التقلب** Volatility: بمعنى أنه في البيئة الدولية والعلاقات الدولية "لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة، وإنما مصالح دائمة"، لذلك التحالفات تتغير بتغير المصالح. **التوجس** أو عدم اليقين والشك Uncertainty: وهي من سمات البيئة الدولية، فهي بطبيعتها مثيرة للإشكاليات وغير مستقرة. **التعقيد** Complexity: بمعنى تشابك المصالح والعلاقات بين الدول وما يفرضه من تعقيد في حل الإشكالات المطروحة بينها. وأخيرا **الغموض** Ambiguity: إذ هناك قضايا جديدة تظهر، ومشكلات قديمة تعاود الظهور، أو تكشف عن نفسها بطرائق جديدة، بحيث تصبح الحلول ملتبسة.

[8] أدخل العالم السويدي "**رودلف كيلين** (Rudalf Kiellen) " (1864-1922)، بعض التعديلات على نظرية راتزل التي تتمحور حول كون الدولة كائن حي، تدفعه الضرورة للنمو عن طريق الحصول على الأعضاء التي تعوزه، حتى لو دفعه ذلك إلى استخدام القوة. ويتمثل التوجه العام "لنظرية راتزل" على أن الدولة تحتاج لكي تنو وتكبر إلى التوسع، وهو توجه يعطي نوعا من الشرعية للتوسع الألماني في العهد النازي آنذاك، ويعد العالم الجغرافي الألماني (**فريدريك راتزل**.Ratzel) مؤسس الجغرافية السياسية الحديثة، فقد ألّف كتابا مهما تحت عنوان "الجغرافية السياسية" الذي يعد أول كتاب منهجي في الجغرافيا الحديثة، وتُسَجَّل الجغرافية السياسية كفرع من الجغرافية البشرية، والتي بدأت زمن أرسطو، وَتُحلل الجغرافية السياسية العلاقة بين الظروف الجغرافية الطبيعية والبشرية داخل الدول، بما معناه تأثير الخصائص الجغرافية (موارد طبيعية وبشرية) في السياسة، ومنه فالجغرافية السياسية تدرس الإمكانيات المتاحة للدولة سواء أكانت طبيعية أو بشرية، وبالتالي فهي تهتم بما هو موجود في واقعها، وطور رودولف كيلين الجيوسياسي أو الجيوبوليتيك اعتمادا على الجغرافية والجغرافية السياسية، وعدّه " دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، بحيث ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض كإطار للجيوبوليتيكا الذي تتحرك فيه الأحداث السياسية' وينصب الاهتمام فيه على دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة.

[9] Pascal, B. La Géopolitique, (2020), 7eme édition, Editions Eyrolles, P 18

[10] نور الهدى بن بتقة، "الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة المغاربية في سياسات القوى العالمية"، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي العدد الثاني يونيو 2018، ألمانيا- برلين، ص 94.

[11] Alisdair .R, Noil . and C, Rob .K(2013), Oxford, A Dictionary of Human Geography, Consulté le 1/11/2020, sur le site : https://www.oxfordreference.com/view/10.1093/acref/9780199599868.001.0001/acref-9780199599868-e

[12] صاغ العالم البريطاني (**هالفورد جون ماكيندر**) نظرية قلب العالم أو الهارت لاند سنة 1904 في كتابه "المحور الجغرافي للتاريخ"(Democratic Ideals and Reality) ، مبدؤها أن للعالم قلب ومن يسيطر عليه يسيطر على العالم، وتعتبر هذه النظرية أن التاريخ السياسي هو صراع مستمر للسيطرة على العالم بين القوى القارية والقوى البحرية، وإذا تمكنت قوة برية من السيطرة على العالم فهي ستهزم القوى البحرية.

السكانية والتكاملات الاقتصادية أكثر بكثير مما يتم التركيز عليها في الوقت الحاضر[13].

بناءً على ذلك، يمكن تعريف الجيوسياسية كعلم يدرس تأثير الجغرافية بمختلف عناصرها، الطبيعية والمناخية، وتفاعل الإنسان مع ذلك المجال الجغرافي، سواء من حيث الإنتماء (الارتباط) أو أنماط التنقل والحركة، في رسم السياسة الخارجية للدولة، المبنية على أساس قضايا سيادة الدولة، وكل ما يرتبط بها من قوانين داخلية وقضايا حكومية".

ثالثا: الجيو/ستراتيجية: جاء تعريف الجيو/استراتيجية في 'موسوعة الاستراتيجيا' بأنها: "علاقة الدُّوَل بناء على المعطيات الجغرافية والسكانية"[14]. وبناء على المقاربة النظرية هناك ثلاث تيارات متناقضة لمفهوم الجيو/استراتيجية:

أ- تيار المؤسسين، وهو التيار الواقعي العملي الذي ينظر في توسيع السِّلم الفضائي(المجالي) للعمليات العسكرية من أجل أن يستخرج منها وصفا للإشكالات الجيو/استراتيجية، ومن ذلك مثلا نظرة 'أرسطو' إلى الأرض في لوحة 'رفايل' الشهيرة[15].

ب- التيار المثالي، ويعمل كما 'أفلاطون' ينطر إلى السماء فيرى فيها نظرية مسبقة في الجيوبوليتيك ويستخرج منها تعريفا للجيوستراتيجية.

ت- أما التيار الثالث فليس له تصنيف، وهو يُغلق ظاهريا النقاش رافضا التمييز بين الجيوبوليتيك والجيوستراتيجيك[16].

ومما لا شك فيه أن الحذر يقتضي تفضيل المقاربة الواقعية في إعطاء تعريف للجيو/استراتيجية

الملاحظ أن المشاكل الجيوسياسية تُأثِّر بشكل قوي ومباشر في خلق أزمات ذات عواقب جيو/استراتيجية خطيرة، وتؤدي إلى مواجهات جدية على المصالح والأهداف الإستراتيجية. ومثل هذه النزاعات الجيو/استراتيجية تُوجِد منفذا ومدخلا سهلا للتدخل الأجنبي والدولي في المنطقة تحت مسمى ما يعرف في القانون الدولي "بالحاجة للحماية" أو "مبدأ مسؤولية الحماية"[17]. الأمر الذي يطرح تساؤل حول

---

[13] محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة- جمهورية مصر العربية، طبعة يوليوز 2012 ص 51 بتصرف.

[14] تيري دي مونتريال وجان كيلين، موسوعة الاستراتيجيا مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2011م، ص 549.

[15] رسم **رافائيل** "Raphael "عام 1511 لوحة فنية أسماها مدرسة أثينا"Scuola di Atene " استطاع رافائيل في هذه اللوحة أن يمثّل الوحدة المتناغمة الكامنة في الاهتمامات المتنوعة للعقل الإنساني من خلال تصوير بعض الأفراد الأكثر مثالية الذين يمثّلون التقاليد العقلانية وجمعهم في مكان أسطوري واحد وفي زمن واحد، ومنهم اريسطو وافلاطون وابن رشد وفيتاغورس...والمشهد الذي تمثّله اللوحة في منتصفها، هو رسم أفلاطون وأرسطو بأفضل حالاتهما، وإذا دققنا نلاحظ بأن **أفلاطون** يحمل كتاب "تيموس "Timaeus واحد من أكثر الكتب جدليته ومحاوراته المجردة، بينما **أرسطو** يحمل "Nicomachean Ethics " أي كتاب الأخلاق والذي هو بحث ورسالة دنيوية واقعية، كما نلاحظ أن أفلاطون يشير إلى السماء بينما أرسطو يشير إلى الأرض. حيث أراد رافائيل من خلال الحركات والإيماءات الدراماتيكية لكل من أرسطو وأفلاطون، أن يرمز للطبيعة المتسامية والميتافيزيقية في تفكير أفلاطون، وإلى الطبيعة العلمية والواقعية لتعاليم أرسطو.

[16] تيري دي مونتريال وجان كيلين، موسوعة الاستراتيجيا، ترجمة علي محمود مقلد، مرجع السابق ص 552 بتصرف.

[17] أقرت منظمة الأمم المتحدة **«مبدأ مسؤولية الحماية»** سنة 2005، ليكون معياراً واضحاً في القانون الدولي وتقدماً في طريقة

شرعية ومشروعية اعتماد هذا المبدأ الذي تستند إليه الدول القوية والكبرى، للتدخل في الشؤون الداخلية للدول (أزمة مالي وسوريا وليبيا وغيرها).

تَم تعريف الجيو/استراتيجية بأنها التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية، من ناحية استخدامِها في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية[18]. وأنها أثر الموقع الإستراتيجي من خلال تفعيل وتوظيف استراتيجيات سياسية واقتصادية وعسكرية، وهي تبحث في المركز الإستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية سواء في الحرب أو السلم، فتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة، وهي: الموقع، والحجم، والشكل، والاتصال بالبحر، والحدود، والعلاقة بالمحيط، والطبوغرافيا، والمناخ، والموارد، والسكان.

مما سبق، يمكن تعريف الجيو/استراتيجية كأحد فروع الجغرافية السياسية، وبأنه علم يهتم بتحليل أثر الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنطقة، بناء على عواملها الجغرافية العشرة (الموقع، والحجم، والشكل، والاتصال بالبحر، والحدود، والعلاقة بالمحيط، والطبوغرافيا، والمناخ، والموارد، والسكان) في رسم علاقات ديبلوماسية سياسية، واقتصادية، وعسكرية وغيرها مع محيطها، بما يحفظ مصالحها زمن السلم والحرب.

المطلب الثاني: المحدد الجيو/استراتيجي للهجرة الدولية في المغرب

ذكر الملك 'الراحل الحسن الثاني' في كتاب التحدي على أن:" جميع عناصر التاريخ يمكن أن تتغير إلا عنصر الجغرافية الذي لا يمكن أن يتغير، ومن ثمة يجب احترامه والعمل ضمن إطاره"[19]، وينطبق ذلك تماما على المغرب، إذ يعتبر معبرا قاريا للملاحة البحرية، من جهة الشمال والغرب، مما مكنه من أن يكون ملتقى الحضارات والشعوب منذ القدم.

وتحليل دور المحدد الجيو/استراتيجي في انتقال المغرب لبلد استقبال يستوجب التطرق للعناصر الجغرافية العشرة (الموقع، والحجم، والشكل، والاتصال بالبحر، والحدود، والعلاقة بالمحيط، والطبوغرافيا، والمناخ، والموارد، والسكان)، ودورها في انتقال المغرب من بلد عبور وتصدير لبلد استقبال كذلك، ويمكن تقسيم عناصر الجيو/استراتيجية هاته إلى مجموعتين هما: عناصر جغرافية ثابتة، وعناصر جغرافية متغيرة.

تعامله مع الجرائم ضد الإنسانية، هذا المبدأ وصفه الأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون بأنه مبدأ ينبني على ثلاث قواعد: أولا على كل دولة تحمل كل مسؤولية حماية شعبها (مواطنين أو غير مواطنين) من الإبادة والتطهير وجرائم الحرب والإنسانية أوالتحريض على كل ذلك. ثانيا: يقع على المجتمع الدولي مسؤولية مساعدة الدول على تأدية واجبها الوارد في القاعدة الاولى. ثالثا: عند فشل الدولة بشكل واضح في حماية شعبها يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية التعامل الفوري والحاسم مستخدما الفصل السادس، السابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

[18] سعود عابد " الفرق بين الاستراتيجية والجيو/استراتيجية " بتصرف، اطلع عليه بتاريخ 25 مارس 2016. http://www.alriyadh.com

[19] الحسن الثاني، كتاب التحدي، المطبعة الملكية الطبعة الثانية 1982، ص 295.

الفرع الأول: العناصر الجغرافية الثابتة

تتمثل العناصر الجغرافية الثابتة في الموقع، والحجم، والشكل، والاتصال بالبحر، والحدود، والعلاقة بالمحيط، والطبوغرافيا. ويمكن إجمالها في ثلاث عناصر وهي: الموقع، والحدود والاتصالات المائية[20]. ولهاته العناصر الجغرافية دور كبير في اختيار المغرب كبلد عبور واستقرار.

قال 'راتزل' في نهاية القرن الماضي: على أن "من المواقع الجغرافية ما يُحقق بذاتِه قيمة سياسية"، وتكمن قيمة الموقع الجيو/استراتيجي فيما يُتيحُه للدولة صاحبته من إمكانية التأثير المتعدد الأبعاد في العلاقات الدولية. ووفقا لذلك يقدم المغرب نموذجا جغرافيا متميزا، فموقعه في أقصى نقطة في إفريقيا جعله ملتقى طرقي منذ القدم[21]، واعْتُبِر ممرًّا ومعبرا مُهما للتنقل والتجارة بين مختلف الجهات.

تقع المملكة المغربية في أقصى الشمال الغربي للقارة الإفريقية والمطلة على أوربا، إذ تُعد الدولة الإفريقية الأقرب إلى أبوابها، فلا تفصل بينهما سوى كيلومترات تصل تقريبا إلى 14 كلم عبر مضيق جبل طارق.

ويحد المملكة المغربية براً ثلاث دول وهي: إسبانيا من جهة الشمال باحتلالها لمدينتي سبتة ومليليه[22]. وموريتانيا من جهة الجنوب والجنوب الشرقي، حيث يصل طول الشريط الحدودي بينهما إلى 1561 كلم، أما من جهة الشرق فتحدها الجزائر، وتبلغ الحدود البرية بين البلدين حوالي1601 كلم.

وتجدر الإشارة على أنه وبعد استقلال المغرب سنة 1956 بادر بالاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة عام 1958م، ليتِم بعدها التوقيع على بيان لم يتم نشره من طرف الحكومة المغربية حتى سنة 1963م، جاء فيه تقرير إنشاء لجنة جزائرية مغربية لدراسة مشكلة الحدود وحلها ضمن روح الإخاء والوحدة الترابية، بَيْدَ أن تعارض منطق الطرفين سيجعل من لحظة إعلان استقلال الجزائر سنة 1962م لحظةَ التحضير لحرب الرمال، ليسود منطق القطيعة والقوة بين البلدين وهو الذي تجسد عبر عدة جبهات، منها حاسي بيضا، تندوف وفجيج.

تَمَّ بعدها التوقيع على اتفاقية إفران بتاريخ 15 يناير 1969م التي تؤكد على مجموعة من المبادئ العامة المنظمة للعلاقات بين المغرب

[20] يقصد بالاتصالات المائية القرب أو البعد عن البحر والعلاقة بالمحيط.

[21] محمد ولد الفاضل، السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء على عهد الملك محمد السادس، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام لسنة 2012/ 2013 كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ص، ص 90، 91.

[22] تحتل إسبانيا أيضا مجموعة من الجزر المغربية، والتي تدخل في حيز المياه الإقليمية المغربية ولا تبعد عن الساحل المغربي إلا بمئات الأمتار القليلة، ومنها شبه جزيرة باديس أو جزيرة قميرة، وهي امتداد لجبال الريف المطلة على البحر الأبيض المتوسط، جزيرة النكور أو صخرة الحسيمة هي صخرية مغربية محاطة من جميع الأطراف بالمياه، تبعد 300 متر عن ساحل مدينة الحسيمة، محتلة من طرف إسبانيا منذ عام 1559م. وهي الآن قاعدة عسكرية إسبانية تتم إدارتها من قبل مدينة مليلة، الجزر الجعفرية أو جزر "إشفارن" هي أرخبيل مكون من ثلاث جزر صغيرة في غربي البحر الأبيض المتوسط تقع أمام سواحل إقليم الناظور وتخضع لإسبانيا منذ عام 1848، جزيرة ليلى وهي تقع في مضيق جبل طارق وسيادة الجزيرة متنازع عليها بين إسبانيا والمغرب، وقد تم الاتفاق بعد حادثة الجنود المغاربة سنة 2002 والتكتل الأوروبي وراء إسبانيا والحياد الأمريكي المحدود، تحت رعاية أمريكية على أن تبقى الجزيرة خالية.

والجزائر، منها احترام كل طرف لسيادة الطرف الآخر ووحدته الترابية، والامتناع عن التدخل في شؤونه الداخلية، وعدم اللجوء إلى السلاح في معالجة القضايا العالقة أو المستجدة بينهما، وهي المبادئ التي سيتم التأكيد عليها خلال لقاء تلمسان في 7 ماي 1970م بين العاهل المغربي أنداك الراحل 'الحسن الثاني' والرئيس الجزائري حينها 'هواري بومدين'.

وتضَمَّن الاتفاق شقين؛ تعلق الشق الأول، بتسليم المغرب للجزائر التراب المتنازع عليه من خلال قيام الطرفين بوضع معالم حجرية على الحدود، أما الشق الثاني، فتمثل في وضع تصور لاستغلال مشترك لمناجم الحديد بغارة جبيلات الواقعة داخل المناطق المتنازع عليها بواسطة شركة مختلطة، على أن يؤمن المغرب للجزائر المرور عبر سكة حديدية لإفراغ إنتاج المنجم في ميناء مغربي على المحيط الأطلسي لتصديره وتسويقه، إلا أن بُنُود تسوية الحدود هذه بقيت حبرا على ورق، ليصُبّ ذلك في مصلحة الجزائر، بتخلي المغرب عن مطالبه في هذه المنطقة، وتكريس اهتمامه لاسترجاع الصحراء[23].

ومع إنهاء المغرب لتواجد المستعمر الإسباني في المناطق الصحراوية الجنوبية للمملكة سنة 1975 بتنظيمه المسيرة الخضراء، يجد نفسه في مواجهة جديدة أمام انفصالي جبهة البوليساريو المدعوم من طرف الجزائر.

ويبدو أن دعم الجارة الشرقية الجزائر لجبهة البوليساريو، كان الهدف منه من جهة الحصول على الاستغلال المنفرد لمنجم الحديد بغار الجبيلات والذي يعد أكبر مناجم الحديد في العالم، وهذا ما يوضحه التوقيع والمصادقة المباشرة للجزائر على معاهدة تحديد الحدود بين البلدين سنة 1972، بينما تأخر المغرب في المصادقة عليه من طرف مجلس النواب المغربي، والذي لم يتم إلا بعد مرور 20 سنة، وتحديدا بتاريخ 28 ماي1992 م. ومن جهة ثانية يرجع الهدف من دعمها لانفصالي بوليساريو في رغبتها للحصول على منفذ لها على البحر من جهة المحيط الأطلسي. الأمر الذي زاد من علاقة التوتر بين الجارتين، وما كان له من تداعيات وانعكاسات على الوضع الأمني الحدودي بين البلدين.

يشكل تواجد كيان جبهة البوليساريو فوق التراب الجزائري بمنطقة تندوف[24] على الحدود الشرقية الجنوبية بؤرة تجمع لعدد من المهاجرين غير الشرعيين ولمختلف التنظيمات الإجرامية، كما ورد ذلك في تقرير قدمته المجلة الإيطالية

[23] الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية الفاعلون والتفاعلات، الطبعة الأولى 2002، ص، ص 84، 85، 86، 87 بتصرف.

[24] بدأ النزاع بسبب مشاكل حدودية نشأت سنة 1950م، عندما ضمت سلطات الاستعمار الفرنسي منطقتي تندوف وبشار إلى الأراضي الجزائرية، وكان هدف فرنسا من وراء ذلك، وقف دعم المغرب المستمر للثورة الجزائرية، وبعد استقلال المغرب سنة 1956م طالب المغرب باسترجاع المنطقتين أو ما يعرف ب "الصحراء الشرقية". وبعد استقلال الجزائر سنة 1962م مباشرة، قام المغرب بتذكيره بالاتفاق السابق حول ترسيم الحدود واسترجاع الأراضي المغربية التي ضمتها فرنسا للجزائر، لكن تماطل الجزائر وقيام الجيش الجزائري بمناورات على الحدود مع المغرب، أدت إلى اندلاع أول حرب بين الجارتين وهي ما يعرف ب 'حرب الرمال'، التي انتصر فيها الجيش المغربي. ورغم قصر مدة الحرب غير أن تداعياتها على العلاقة بين الدولتين لا تزال إلى اليوم، وطوال 55 سنة اتسمت العلاقات بين الدولتين بشكل خاص على مستوى المؤسسات الحاكمة للبلدين بعلاقة العداوة بدلا عن علاقة الصداقة، بصمتها عدة تشنجات يغلب عليها طابع الصراع السياسي أكثر منها اشتباكات عسكرية. ليتحقق بذلك هدف السياسة الاستعمارية في إبقاء النزاع بالمنطقة.

"تحليل الدفاع" بأن 'مخيمات تندوف تشكل بؤرة رئيسية لتجنيد الشباب في تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا'. كما أوضحت نفس المجلة وهي متخصصة في قضايا الدفاع والأمن عبر العالم، في تقرير خاص نشرته ضمن عددها لشهر فبراير لسنة 2019 بعنوان 'ملف الساحل: إرهاب، نزاعات وبعثات دولية' أن الأوضاع الاجتماعية الخطيرة بمخيمات تندوف تشجع على تصدير الإرهاب من منطقة الساحل والصحراء. وأن المنطقة أصبحت مرتعا خصبا تتشابك فيه أنشطة الإتجار في المخدرات بتحركات الجماعات الارهابية، إلى حد يصعب فيه التفريق بينهما، وأن الوضع السائد في مخيمات تندوف يشجع على تنامي جميع أشكال الأنشطة غير المشروعة[25].

هذا فيما يتعلق بالحدود البرية أما بخصوص الاتصالات المائية فالمغرب يتوفر على واجهتين بحريتين تمتدان على المحيط الأطلسي غربا والبحر الأبيض المتوسط شمالا على طول 3500 كلم، يساهم في تنشيط التجارة على طول الشريط الساحلي منذ القدم.

كما أن انفتاح المغرب على مضيق جبل طارق أكسبه أهمية كبيرة لكونه المدخل الوحيد الذي يربط بين ثلاث قارات إفريقيا وأوروبا وأسيا لسنين طويلة (قبل إنشاء قناة السويس). وإن كانت المضايق تختلف بين تلك التي تفصل بين قارة وقارة، أو بين خليج وآخر أو بحر ومحيط، فهي تشترك كلها في أهميتها الكبرى خاصة في مجال الملاحة البحرية وأهميتها الجيو/استراتيجية في العلاقات الدولية. حيث تحظى المضايق الدولية[26] بدور جيو/استراتيجي واقتصادي مهم زمن الحرب والسلم، وازدادت أهميتها مع تطور التجارة الدولية، وهو ما ينطبق على مضيق جبل طارق[27].

ويلعب مضيق جبل طارق أدواراً استراتيجية على مستوى السياسات الدولية المتخذة من طرف الدول المطلة على المضيق، والقوى العظمى في كل مرحلة تاريخية منذ عهد الفينيقيين والرومان إلى غاية نهاية الحرب الباردة، إلا أنه وبعد هذه المرحلة التي امتدت طويلا، لم يعد يُلمح الكثير من التفاعلات الدولية المعهودة بين ضفافه، وهذا ليس معناه أن المضيق فقد أهميته، بل هو نتيجة تغير التفاعلات باعتباره قد أصبح مسرحا لعدد من الظواهر الجديدة البارزة في الساحة الدولية، أهمها الهجرة غير الشرعية.

[25] مجلة إيطالية: مخيمات تندوف بؤرة تجنيد للتنظيمات الارهابية بالمنطقة تاريخ النشر: 9 فبراير2019 https://aldar.ma/19200.

[26] عبد الإله درف، مكانة المضايق المستخدمة في الملاحة الدولية بين مقتضيات القانون الدولي ومتغيرات العلاقات الدولية؛ دراسة حالة مضيق جبل طارق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسة الاقتصادية برلين - ألمانيا الطبعة الأولى 2017.

[27] يحد المضيق جنوبا من مدينة سبتة شرقا مرورا بالقصر الصغير إلى كاب سبارطيل في أقصى غرب طنجة، بمسافة تقدر ب 31.3 كلم. بالمقابل وفي الجهة الشمالية للمضيق تغطي المساحة الإجمالية ما يعادل 505.370 كلم^2 من الأراضي الإسبانية. ويتكون الشق الأرضي للمضيق من عدد من الجزر أو بالأحرى الصخور الواقعة على النطاق الجغرافي لمضيق جبل طارق، منها مثلا جزيرة ليلى، وهي عبارة عن صخرة تبلغ مساحتها حوالي 13 هكتار وهي تبعد عن الساحل المغربي بما يقرب مساحة 200 متر وعن غرب سبتة ب 6 كيلومترات. وقد تبلورت حول هذه الصخرة توترات بين الجارتين في 10 يوليو 2002م، حيث عسكر الجيش المغربي هناك من أجل إقامة نقطة تفتيش بخصوص مكافحة تهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية. وهو ما فسرته إسبانيا بمثابة احتلال مغربي، مما دفعها للتدخل، وبسبب الوساطة التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تَمَّ التوصل إلى حل بين الطرفين.

وتعتبر سواحل شمال المغرب المطلة على البحر المتوسط، نقطة انطلاق أساسية لقوارب المهاجرين نحو إسبانيا، وتأتي غالبية المهاجرين الذين يشكلون هذه الطريق من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وتوجد بينهم نسبة كبيرة من المغاربة[28]. حيث يختار المهاجرون السفر عبر الطرق غير النظامية التي تتم غالبا في البحر أو في المناطق النائية لتفادي اكتشافهم، مما يعني المخاطرة بحياتهم وعدم العثور على جثثهم. بل هناك ندرة للمصادر الرسمية التي تجمع بيانات عن وفيات المهاجرين.

وقد شهد البحر الأبيض المتوسط ما بين سنة 2014م و2018م، أكبر عدد من الوفيات، إذ فتك بحياة ما لا يقل عن 17.919 شخصا، ولم تُنتشل جثث 64% منهم من البحر. وفي سنة 2018م ظل البحر الأبيض المتوسط المكان الذي سجل أكبر عدد من الوفيات أثناء الهجرة، وسُجِّلت أعلى نسبة على طريق غرب المتوسط مقارنة بالسنوات الأربع الماضية[29]. على أنه قد تم في السنوات الأخيرة تغيير طرق الهجرة السرية نحو إسبانيا من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي[30]. في اتجاه جزر الخالدات أو جزر الكناري[31] القريبة من ساحل مدينة الداخلة، وهي مجموعة جزر ذات حكم ذاتي تابعة لإسبانيا، والتي تعتبر مناطق جذب للهجرة غير نظامية.

الفرع الثاني: العناصر الجغرافية المتغيرة

من العناصر الجغرافية التي تتسم بعدم الثبات نجد الموارد، والسكان، والمناخ.

ففيما يتعلق بعامل المناخ، فإن ما يَعرِفُه العالم اليوم من تغيرات مناخية بسبب التقدم الصناعي للدول الغربية، قد تسببت في أزمات بيئية خطيرة كان من نتائجها تزايد موجات لجوء متتالية، وتفرض ما تفرضه من نزوح قسري لأفواج من اللاجئين البيئيين، أجبرت معها المجتمع الدولي محاولة التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن المناخ، من خلال عقد مجموعة من القمم الدولية حول التغيرات المناخية.

وفي افتتاح قمة المناخ كوب 22 المنعقدة بمراكش في 16 نونبر 2016، توجه الملك "محمد السادس" في خطابه للحضور بكلمة جاء فيها: "إننا ندرك جميعا بأن الأمر يتعلق بحماية الحياة، وبأن علينا العمل بشكل تضامني، من أجل الحفاظ على كوكبنا. ولهذا أتمنى أن يتسم عملنا بتطابق وجهات النظر... إن قارتنا تدفع ثمنا غاليا في المعادلة المناخية وهي بدون شك، القارة الأكثر تضررا. فارتفاع درجات الحرارة، واضطراب الفصول، وتواتر فترات الجفاف، كلها

[28] المغرب تعترض أكثر من 200 مهاجر قبالة سواحلها.
https://www.infomigrants.net/ar/post/27826

[29] تقرير منظمة الهجرة الدولية لسنة 2020، ص 32.
https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr-2020-ar.pdf

[30] جزر الكنار: قلق من تزايد الهجرة عبر الطريق "الأكثر دموية" نشر بتاريخ 2020/11/12. اطلع عليه بتاريخ 2020/12/25
https://www.infomigrants.net/ar/post/29363

[31] توجد جزر الخالدات أو جزر الكناري، بالمحيط الأطلسي على الحدود الجنوبية الغربية للمملكة المغربية وهي مستعمرة إسبانية تتكون من سبعة عشر منطقة حكم ذاتي تابع لإسبانيا، وسكانها الأصليون هم شعب الغوانش الأمازيغ، ولا تخلو جزر الكناري الكبرى من آثار تاريخية تعود إلى الزمن الذي كانت تخضع فيه للسيطرة الإسلامية قبيل سقوط دولة الأندلس.

عوامل تساهم في تدهور التنوع البيولوجي، وتدمير الأنظمة البيئية، تَرْهَنُ تقدم القارة وأمنها واستقرارها".

كما أكد الملك 'محمد السادس' على أن القارة الإفريقية تؤدي ثمن الاحتباس الحراري رغم أنها لا تُنتج سوى 4% من الانبعاثات الغازية، وأنه بسبب التغيرات المناخية، بلغ عدد اللاجئين في إفريقيا عشرة ملايين شخص. وبحلول 2020، سيضطر ما يقرب من 60 مليون شخص، للنزوح بسبب ندرة المياه، إذا لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن"، كما أشار الملك في هذا الخطاب، إلى الأخطار التي تهدد القارة من جفاف تام لمساحات واسعة، واختفاء ملايين الهكتارات من الغطاء الغابوي، واضطراب المحاصيل بشكل كبير، مما يهدد الأمن الغذائي للقارة خاصة مع احتمال تضاعف عدد سكانه بحلول سنة 2050 وما يمكن أن يرافق هذا الوضع من انتشار الأوبئة...كما أن تدهور الأراضي والموارد الطبيعية، يظل السبب الرئيسي في معظم النزاعات العابرة للحدود في إفريقيا"[32].

كما أنه بالرغم من كون القارة الإفريقية موطنا خاما لعدد من الموارد المادية إلا أن ضعف اقتصاداتها يدفع بهجرة طاقاتها البشرية، علما أن هاته الموارد المادية تعتبر هدفا تنافسيا للاقتصادات الكبرى التي تعمل جاهدة لوضع موطئ قدم لها بالقارة. والمغرب أيضا يتوفر على موارد طبيعية مهمة، ويحتل الفوسفاط فيها درجة مهمة، حيث تعد المملكة المغربية أول مصدر لمعدن الفوسفاط الخام، إضافة الى توفره على واجهتين بحريتين تزخران بموارد سمكية هامة خاصة صنف السردين. على أن أهم ما تتميز به المملكة هو الموقع الجغرافي الذي يعتبر حلقة وصل بين القارة الإفريقية والقارة الأوربية.

وأما بخصوص السكان، فإن النمو السكاني لأي منطقة أو بلد ما يُشكل مرجعا أساسي لمعرفة انعكاسه على التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأي منطقة أو بلد ما، وتأثير ذلك القوي على العلاقات الاقتصادية والسياسة الدولية. ويتمظهر ذلك جليا في التشكيل الجيو/استراتيجي الحالي للعالم، إذ يبدو وحسب احصائيات عدد سكان العالم أن معدلات النمو المنخفضة نسبيا بل والمتراجعة هي تلك المتواجدة في البلدان المتقدمة، في حين تتميز اقتصاداتها بالدينامية القوية، وإن كانت بسرعة أقل مما كانت عليه في الماضي.

أما البلدان النامية التي تنتمي أغلبها للقارة الإفريقية فتعرف نموا اقتصاديا بطيئا، مقابل تفاوت دولي في مجال الموارد البشرية، وهذا التفاوت هو ما يشكل اختلافا في القدرات التنافسية، حيث تسعى الموارد البشرية للإنتقال حيث التقدم الصناعي وتواجد فرص العمل، وما قد يكون لذلك من نتائج وخيمة على الإستقرار الجيوسياسي لعالم اليوم والغد.

وقد أظهرت بعض النظريات المفسرة للهجرة على أن العامل الاقتصادي يعتبر دافعا رئيسيا للهجرة، ولعل هذا ما يلخصه المفكر

[32] الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح قمة المناخ كوب 22 المنعقد بمراكش في 16 نونبر 2016.

الديموغرافي ألفريد سافي[33]، في مقولته الشهيرة" إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات" كما أكد جورج تابينو G.Tapinos فإن الهجرة هي رد فعل تجاه التخلف الاقتصادي، فكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد[34].

والملاحظ أنه بالرغم من التقدم الذي يحرزه المغرب في مجال الاقتصاد بجلب الاستثمار الأجنبي في محاولة لخلق فرص شغل، إلا أن وثيرة ديناميكية الاقتصاد المغربي بطيئة عن الاقتصادات المتقدمة. كما أن الاقتصاد المغربي لا يزال غير قادر على خلق ما يكفي من مناصب العمل لتلبية طموحات شباب ما فتئت مطالبه تتزايد.

ونظرا لموقعه الجغرافي، يوجد المغرب في قلب الإشكالية الناجمة عن هذا التطور المتناقض على المستوى الديموغرافي والتطور الاقتصادي بين عالمين مختلفين، البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فساكنة أوروبا تعرف ركودا ديموغرافيا، ومن المتوقع أن تنخفض نسبة خصوبتها دون تعويض مستوى الأجيال السابقة، مما يسرع من شيخوختها، ولضمان تنافسيتها تحتاج الاِقتصاديات الأوربية إلى هجرة منتظمة ومنظمة ومتنامية الأهمية.

أما ساكنة إفريقيا وبشكل خاص إفريقيا جنوب الصحراء، فتشهد ارتفاعا ديموغرافيا حيث انتقل عدد السكان من 0,77 مليار نسمة إلى 1,31 مليار، أي ما يعادل عدد سكان الصين حاليا وهو ما سيفضي إلى تضخم الكثافة السكانية للبالغين سن النشاط بوثيرة تتزايد سرعتها أكثر فأكثر. الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم الضغط على بلدان الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط باعتباره معبرا ضروريا نحو أوروبا.

هذه الظرفية يتحمل فيها المغرب انعكاسات وضعية جهوية ضاغطة، تتمثل في شيخوخة قارة أوربية تقلص عدد ساكنتها، وميلها أكثر فأكثر إلى تفضيل الهجرة الانتقائية بينما تعيش القارة الإفريقية انفجارا ديموغرافيا[35] ويسعى شبابها للوصول إلى أوربا بمختلف الطرق. وهو ما يمكن اعتباره من نقاط ضعف العنصر الجغرافي للمغرب وما له من تأثير على البعد الجيو/استراتيجي.

المبحث الثاني: تأثير البعد الجيو/استراتيجي في اعتماد السياسة الوطنية للهجرة واللجوء.

تفيد القاعدة المشهورة لنابليون: بأن 'سياسة بلد ما تكمن في جغرافيته' «la politique d'un Etat est dans sa géographie»[36]، وهو ما أكده الزعيم الألماني

[33] عالم اقتصاد وديموغرافيا فرنسي ولد سنة 1898 وتوفى سنة 1990 وهو أول من استعمل مصطلح العالم الثالث وذلك سنة 1952.

[34] Georges Tapinos, L'économie des migrations internationales, Paris, Fondation Nationale des sciences politique, harmand collin, 1974, P 14.

[35] دراسة المندوبية السامية للتخطيط، حول، مستقبلية مغرب 2030 أية ديموغرافية ؟، طبعة 2007 ص 5.

[36] http://notes-geopolitiques.com/lecture-dete-la-revanche-de-la-geographie

بسمارك بأن" الجغرافية هي العنصر الدائم في السياسة"[37]. تعتبر الجغرافيا من أبرز العوامل المتحكمة في صناعة القرار السياسي، سواء داخل الدولة أو خارج حدودها وفي علاقتها مع محيطها. وتحليل تأثير البعد الجيو/استراتيجي في اعتماد المغرب للسياسة الوطنية للهجرة واللجوء منذ سنة 2014، يتطلب التطرق أولا لعلاقة المغرب بالفضاء الجغرافي المحيط به (المطلب الأول) ثم عوامل اعتماد السياسة الوطنية للهجرة واللجوء لسنة 2014(المطلب الثاني).

المطلب الأول: المغرب والجوار الصعب

يمكن التمييز بين ثلاثة فضاءات أساسية، اكْتَسَبت أهمية كبيرة تاريخيا للمغرب في ربط علاقات مع بلدانها بناء على الموقع الجغرافي، وهي الفضاء الأوربي، والفضاء الإفريقي، والفضاء العربي.

الفرع الأول: المغرب والفضاء الأوربي

تتميز العلاقات المغربية الأوربية بسبب عامل القرب، بكونها علاقة ضاربة في القدم، وبناء على البعد التاريخي فإن التطور الكمي لعدد المهاجرين في كلا الاتجاهين اختلفت باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية وغيرها في كل مرحلة. فقد كان المغرب وجهة وملاذا للاجئين القادمين من أوربا، المسلمين منهم واليهود، والذين تم طردهم من إسبانيا والبرتغال خلال سقوط آخر إمارة مسلمة بالأندلس سنة1492م، وقد توالت هجرات المورسكيين - الذين كان أغلبهم عربا وأمازيغا- إلى غاية أوائل القرن السابع عشر، خاصة ما بين 1609م و1614م[38]، حيث بلغ عددهم نحو300 000 موريسكي. واستقبل المغرب منهم ما بين70 000 و100 000 نازح من الأندلس، وقد استقروا في شمال المغرب، بمدن طنجة وتطوان وشفشاون ووجدة وفاس وسلا والرباط[39].

وقد ذكر المؤرخون أنه في القرن السابع عشر للميلاد، وفي عهد السلطان مولاي اسماعيل، والملك لويس الرابع عشر ملك فرنسا، كان أول المغاربة المقيمين بفرنسا هم السفراء، والدبلوماسيون، والطباخون والأسرى والقراصنة السابقون[40].

وتصف أبحاث الهجرة المعاصرة "المغربية/الفرنسية" المغرب كبلد تصدير وفرنسا كبلد استقبال، ويبدو أن صدى وصف هذا التنقل جعله حصرا من الجنوب نحو الشمال، ومقارنة بموجات هجرة المغاربة نحو فرنسا والتي تم دراستها بشكل أوسع منذ سنوات الثمانينات، بدأت تظهر هجرات في الاتجاه المعاكس (من الشمال نحو الجنوب)؛ إذ يُعتبر المغرب وجهة مفضلة لعدد من الأجانب أغلبهم

Ou l'éternel retour d'une approche réaliste du monde, consulté le 15/09/2017.

[37] لبنى بوشياه، السياسة المغربية في مجال الهجرة، مرجع سابق، ص 93.

[38] عبد المنعم الفلوس، وضعية الأجنبي بالمغرب منذ الاستقلال، أطروحة لنيل هادة الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط، 2007/2006 ص 3.

[39] Khachani, M. (2019), La Question Migratoire au Maroc, 1ére édition, p. 12.

[40] Ibid., p13.

فرنسيين، ومغتربين، ومتقاعدين، ومهاجري التجمع العائلي، وعاملين مَحَليين، وطلبة، وجامعيين، ومتدربين... لكن الدراسات والأبحاث الاجتماعية المهتمة بالمسار الهجروي و/أو هُوية الفرنسيين المتواجدين بالمغرب في تلك المرحلة تبدو قليلة جدا[41].

أما اليهود فقد تتابعت وفودهم إلى المغرب على مدى الأزمان، ومنهم اليهود الذين لجأوا إلى المغرب بعد تهجيرهم من الأندلس، إذ كانت أرض المغرب حاضنا للجميع، فقد احترم أصحاب الأمر في المغرب اليهودية دينا، وكان فِعْلا حضاريا لم يُعرف إلا في المغرب وقليل جدا في البلدان الأخرى، في وقت كان اليهود واليهودية مسألة وقضية تُزعج حكومات بلدان الغرب بل اشتهروا بمعاداتهم لهم بما كان يسمى "معاداة السامية"[42].

وقد اكتسب اليهود وضعية "أهل الذمة"، في عهد السلطان محمد الخامس؛ عندما وضعت فرنسا قوانين تمييزية ضد اليهود، فرفض السلطان تطبيق تلك القوانين رغم خضوع المغرب حينها لوصاية الاحتلال الفرنسي[43].

وقد أطّرت وضعية 'أهل الذمة' سلوك المسلمين إزاءهم، فكان موقفهم مبنيا على أساس عدم الاعتداء، والتعامل بالمعروف، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لليهود دينية كانت أو قانونية أو قضائية، واقتضت منح اليهود الأمان على حياتهم وأموالهم، وعدم استرقاقهم، وحمايتهم.

ومع بداية الأزمة الاقتصادية لسنة 2007م، وما رافق ذلك من تلاشي فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة، ليس في صفوف المهاجرين فقط بل أيضا المواطن الإسباني، تغير اتجاه الهجرة من الشمال نحو الجنوب، في إطار هجرة معاكسة للشباب الإسباني، الذي اختار بدوره الانتقال لبلدان الجوار وخصوصا المغرب للبحث عن فرص شغل بأجور تقل قيمتها عن أجور أوروبا ولكن تكفيهم للعيش في المغرب.

وفي السنوات الأخيرة يُلاحظ ارتفاع نوع آخر من الهجرات نحو المغرب وهي "هجرات الجيل الثالث" أو ما يُعرف بظاهرة الهجرة الدولية للمتقاعدين، والتي فتحت منطق جديد لنوع من الهجرات على نطاق عالمي، من البلدان المتقدمة ليس فقط سياحي بل أيضا هجرة للإقامة والاستقرار[44]. حيث تزداد نسبة المهاجرين المتقاعدين من أصول فرنسية وإسبانية على التوالي في المغرب. وتهدف هجرة التقاعد أو الهجرة المتأخرة migrations 'tardives' إلى البحث عن نوعية حياة أفضل لكبار السن في الدول المجاورة.

[41] Therrien, C. (2016), La Migration des francais au Maroc, édition la croisée des chemains Casalanca, p.13.

[42] أحمد شليحات، اليهود المغاربة، من منبت الأصول إلى رياح الفرقة، دار أبي رقراق للنشر الرباط، الطبعة الأولى 2009، ص، ص 14، 15 بتصرف.

[43] رشيد يلوح، قراءة لكتاب اليهود المغاربة، من منبت الأصول إلى رياح الفرقة، مجلة عُمران، العدد 2 خريف 2012، ص. ص 259- 266

[44] Guisse, I. et Bolzman, C. (2014), *« Migration de retraités européens au Maroc : Tendances, Pratiques et Impact, Etude de cas des Suisses retraités au Maroc », op.cit., pp.1-13.*

الفرع الثاني: المغرب والفضاء الإفريقي

تتميز علاقة المغرب بإفريقيا بعلاقة يمتزج فيها ما هو روحي وديني وتشارك الهوية الإفريقية، تعود إلى قرون عدة، فرغم قربه من أوروبا وتميزه بتمازج الهوية الأمازيغية والأندلسية والعربية، إلا أن هويته الإفريقية حاضرة دائما، حيث تضل القارة الإفريقية الفضاء الطبيعي الذي يمثل الامتداد الجغرافي للمغرب.

واتسمت علاقة المغرب مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، بأهمية خاصة تمثلت في العلاقة التاريخية بفعل الروابط الدينية والاجتماعية والاقتصادية. فكان المغرب في عهد المرابطين متطلعا لنشر الديانة الإسلامية نحو السودان، واهتم المغاربة بممارسة التجارة مع بلدان إفريقيا. نفس الأمر سار عليه الموحدون والمرينيون والسعديون، الذين عَرَفَتْ في عهدهم العلاقات المغربية الإفريقية تطورا مهما، تميزت بتبادل السفراء وممثلي الدول والهدايا والهبات وتبادلات اقتصادية، بل امتد حكمهم أيضا إلى إفريقيا الغربية.

واستمرت العلاقات بين المغرب وبقية الدول الإفريقية في حكم العلويين، وانتعشت مع انتشار التصوف وتأثير الزوايا على العديد من دول القارة وازدياد أتباعها ومريديها هناك. وظل البعد الديني الروحي حاضرا في العلاقات المغربية/الإفريقية. وذلك بمساندة امتداد تأثير العديد من الزوايا التي انتشرت فروعها في العديد من الدول الإفريقية، كالزاوية القادرية والزاوية التيجانية، بالإضافة إلى انتشار المذهب السني المالكي الذي يتبناه المغرب والمعروف بوسطيته واعتداله، وسيادة قيم التسامح والانفتاح على الآخر، ولا يزال المغرب يعتبر مرجعا دينيا للأفارقة لحد الآن.

وإذا كان العامل الديني قد قوى علاقات المغرب بإفريقيا، فإن هناك عامل آخر قوى هذه العلاقة أكثر، ويتجسد في الإرث الاستعماري الفرنسي، إذ أن جل الدول الخاضعة لدائرة النفوذ الفرنسي اقتصاديا وثقافيا وسياسيا على ارتباط أو تقارب مع المغرب، خصوصا دول غرب إفريقيا الفرنكفونية.

إن العلاقات المغربية الإفريقية يمتزج فيها السياسي الإستراتيجي بالتاريخي والديني إلى الجانب الاقتصادي. وما استبدال المغرب لسياسة المقعد الشاغر التي تتبعها كرد فعل عن موقف المنظمة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي حاليا)، بعد انسحاب دام لمدة ثلاث عقود؛ إلاّ تأكيدا على نهجه سياسة استراتيجية، تقوم على ربط علاقات متينة ومتشابكة ومتداخلة مع عدد كبير من الدول الإفريقية لاسيما غرب إفريقيا، في مجالات عدة سياسية واقتصادية ودينية وثقافية وكذلك على مستوى التنسيق الأمني.

وقد شكلت السنوات الأخيرة استمرارا لهذه السياسة المرتكزة على مكانة المغرب التاريخية في إفريقيا ذات الغالبية المسلمة، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي للمملكة، الذي أهّله لأن يكون بوابة لانفتاح إفريقيا على العالم اقتصاديا وسياسيا وثقافيا.

الفرع الثالث: علاقة المغرب بالفضاء العربي والمغاربي

يحد الدولة المغربية من جهة الشرق الجزائر ومن جهة الجنوب موريتانيا. ومن المعلوم أن ارتباط المغرب عاطفيا ووجدانيا بالفضاء العربي ليس حالة ظرفية، أو نتاج شروط حقبة معاصرة، بل إن العروبة التصقت في الوعي المغربي بالإسلام منذ الفتح.

ويُشكل خطاب الملك الراحل محمد الخامس سنة 1947م إعلانا صريحا بانتماء المغرب للعالم العربي، معلنا عن تطلعه إلى الاستقلال والانضمام إلى جامعة الدول العربية. بيد أنه رغم استقلاله في 1956م فإنه لم ينضم إلى هذه المنظمة العربية إلا في أكتوبر 1958م، وبرر المغرب تأخيره هذا على أن الشرق الأوسط كان ميدانا للصراعات والتيارات المتناقضة وأن المغرب غير مستعد لاتخاذ أي موقف من شأنه تعميق الأزمة...

والجدير بالذكر أن الوعي الذي ساد في المغرب امتزج أساسا بمفهومي العروبة والإسلام كعاملين مكونيين للهوية الوطنية التي لم تنفصل عن أذهان المغاربة وعن انتمائهم العربي واعتقادهم في الوحدة العربية دون أن يرتبط ذلك بالضرورة بتصور سياسي لهذه الوحدة على المستوى الشمولي[45].

ومع استحالة تناول تفاصيل العلاقة المغربية/العربية في أبعادها الجيو/استراتيجية، لصعوبة معالجة تحالفات وصراعات دول هذا الفضاء العربي والإسلامي، سيتم التركيز على تفاعل المغرب مع محيطه العربي في معالجته لمجموعة من الخلافات العربية باعتماد الأساليب السلمية[46] التي يتوسط فيها بشكل جد حذر مخافة تحويلها من حرب باردة إلى حرب ساخنة، وإيمانا من المغرب باحترام الشؤون الداخلية للدول وأهمية المساعي السلمية في حل الخلافات الدولية.

إن تفاعل المغرب مع المحيط العربي يعد ثابتا من ثوابت سياسته الدبلوماسية، سواء كانت ديبلوماسية رسمية أو اقتصادية أو غيرها، يشكل فيها التاريخ والجغرافية ومبدأ التوازن أهم مرتكزات العلاقات الدولية بين المغرب والدول العربية.

ولعل موقف المغرب من الأزمة الخليجية لسنة 2017 بين عدد من الدول العربية (المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والبحرين ومصر) وبين دولة قطر، لدليل عن سلوك ديبلوماسي رزين يخدم حفظ الاستقرار والأمن داخل المنطقة، التزم فيه الحياد الإيجابي والوساطة، حيث قام الملك محمد السادس بجهود رامية لإيجاد حل لتلك الأزمة الإقليمية، إضافة إلى إرسال مساعدات غذائية لدولة قطر التي

[45] الحسان بوقنطار "السياسة الخارجية المغربية الفاعلون والتفاعلات" طبعة 2002 ص، ص، 104، 106.

[46] من أهم مبادئ العلاقات الدولية لتسوية النزاعات الدولية اعتماد الاساليب السلمية كما تقر ذلك المادة 33 من ميثاق الامم المتحدة وهي تشمل: المفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة والتوفيق والتحقيق وعرض النزاع على المنظمات الدولية.

فُرِض عليها الحصار، وهو موقف نابع من اقتناع المغرب بعودة المصالحة بين الأطراف المتنازعة.

كما أبانت مبادرة المغرب بإرسال مساعدات طبية وإنسانية إلى لبنان إثر الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت -والذي خلف خسائر مادية وبشرية- عن تضامنه مع الدول العربية خاصة أوقات الأزمات.

عموما يمكن القول إن اختيار المغرب اعتماه القوة الناعمة[47] في علاقاته الدولية، ناجم عن قناعته بقدرتها على تحقيق الأهداف المطلوبة عند الضرورة، والوقوف ضد تأثيرات الآخرين، مما يبرز أهمية مزج القوة الصلبة[48] والقوة الناعمة والذي يعطي للمغرب قوة لفرض نفسه على السياقين الإقليمي والدولي وهو ما يعرف بالقوة الذكية[49] في العلاقات الدولية.

كما أن وعي المغرب بضرورة الإنخراط في تدبير الشأن الإقليمي والقاري والدولي، يفسر اختياره توسيع علاقاته وشركائه سواء على المستوى الاقتصادي أو الأمني أو غيره. وهو اختيار لم يأت عبثا، بل فرضه البعد الجيو/استراتيجي.

غير أن المشاكل الحدودية القائمة بين المغرب وجواره الصعب (الجزائر وإسبانيا)، صعَّبت عليه مهمة مراقبة حدوده على مستوى محاربة الجرائم المنظمة العابرة للحدود، ومَردُّ ذلك بالأساس إلى مشكلة ترسيم الحدود[50]، وإلى صعوبة التنسيق والتعاون الفعلي بين بلدان الجوار الإقليمي خاصة في مسألة مراقبة الحدود البرية والبحرية لحفظ أمن الإقليم، دونما الإلقاء بمسؤولية ذلك على طرف وتملص الطرف الآخر.

[47] يعتبر جوزيف ناي أول من صاغ مفهوم **القوة الناعمة** SOFT POWER في صورة نظرية مقنعة ومحكمة البناء، ومن أهم تعاريف القوة الناعمة نجد تعريف ميشيل فوكو Michel Foucault الذي يعتبر القوة الناعمة أنها إجبار وإلزام غير مباشرين وسجال عقلي وقيمي يهدف إلى التأثير على الرأي العام في داخل الدولة وخارجها باعتماد وسائل حضارية اقتصادية وادعائية، وإن كان جوزيف ناي قد اتفق أيضا على هذا الاتفاق إلا أنه استبعد الوسائل الاقتصادية كأحد صور القوة الناعمة، عموما تعريف القوة الناعمة هو التأثير على العقول باستخدام وسائل غير عنيفة للسيطرة والهيمنة. للتوسع أكثر انظر جوزيف ناي "القوة الناعمة"

[48] يقصد ب **المقومات الصلبة** المؤهلات المادية التي يتوفر عليها البلد سواء كانت موارد طبيعية، من نفط، ومعادن وموقع جغرافي...

[49] **القوة الذكية** هي تطور لمفهوم القوة الناعمة، وهي عبارة عن مزيج من استخدام كل من القوة الصلبة والناعمة معا في العلاقات بين الدول، من أجل تحقيق الأبعاد الثلاثة كما حددها جوزيف ناي في كتابه "القوة الناعمة " البعد التقليدي العسكري، والبعد الاقتصادي، والبعد الثالث المتمثل في القضايا الانتقالية مثل الارهاب والجرائم الدولية والتغيرات المناخية... انظر الموسوعة السياسية .

https://political-encyclopedia.org/

[50] ينضاف إلى مشكلة الحدود بين المغرب والجزائر وكيان جبهة البوليساريو، مشكلة ترسيم الحدود المائية بين المغرب وإسبانيا، فمنذ 2001 دخلت المغرب في مفاوضات مع إسبانيا لتحديد المياه الإقليمية بين الطرفين في الصحراء وجزر الكناري، وخاصة بعدما ساد اعتقاد بوجود بترول في تلك المنطقة. وقد تسبب الموضوع في نزاع بين الطرفين لأن اسبانيا كانت تتجنب التوقيع على اتفاقية رسمية مع الرباط طالما لم يتم الحسم في السيادة على الصحراء. وفي سنة 2009، قدّمت اسبانيا ملفها الخاص بتحديد المياه الإقليمية والجرف القاري الخاص بجزر الخالدات، وسارع المغرب بدوره للاعتراض عليه عبر مراسلة رسمية موجهة إلى الأمم المتحدة. وفي الـ 17 من ديسمبر 2014، عادت إسبانيا وبادرت مرّة أخرى بشكل أحادي دون استشارة المغرب بتقديم طلب إلى الأمم المتحدة لترسيم مياهها الإقليمية، الأمر الذي أدّى إلى احتجاج الرباط خلال شهر مارس من 2015، كما فرض على إسبانيا التراجع وتأكيد استعدادها لترسيم الحدود البحرية والمياه الإقليمية بعد الحل النهائي لنزاع الصحراء. ويعود الخلاف المغربي الإسباني إلى كون المسافة الفاصلة بين السواحل المغربية وجزيرة "فويرتيفونتورا" التابعة لأرخبيل الخالدات لا تتجاوز 100 كلم، وهي مسافة تجعل المغرب وإسبانيا في موقف خلاف لكون المنطقة الاقتصادية الخالصة حسب القانون الدولي تصل إلى أكثر من 200 كلم من السواحل، وفي حال كانت المسافة الفاصلة بين سواحل دولتين تقل عن هذه المسافة، يكون ترسيم الحدود البحرية بينهما مرتبطا باتفاقهما.

المطلب الثاني: عوامل اعتماد السياسة الوطنية للهجرة واللجوء

إن اختيار المغرب إعداد رؤية شاملة لبرنامج الهجرة لم يأت عبثا، وإنما هو نِتاج عمل متواصل ومحطات متراكمة بشأن الهجرة على المستوى الدولي أو القاري أو الداخلي، أفرزت اعتماد سياسة وطنية للهجرة. وهكذا، يعد المغرب من الدول التي انخرطت في معالجة موضوع الهجرة بشكل إنساني وعملي، في محاولة لتقديم مجموعة من الأجوبة الهيكلية لإشكالية الهجرة.

لذلك وبعد تقرير المجلس الوطني قام المغرب باعتماد السياسة الوطنية للهجرة واللجوء، والتي تعد أول نموذج تعتمده دولة من جنوب المتوسط، وتتبنى سياسة تضامنية حقيقية لاستقبال المهاجرين القادمين من الشرق ومن إفريقيا جنوب الصحراء، وفق مقاربة إنسانية مندمجة مكنت من تفكيك الأحكام المسبقة والصور النمطية التي تتجاهل الحاجيات المشروعة للمهاجرين، معتمدا في ذلك على احترام حقوق اللاجئ والمهاجر، وكذلك العمل من أجل محاربة الهجرة السرية وكل الجرائم العابرة للحدود.

والملاحظ أن بلورة السياسة الوطنية للهجرة واللجوء جاءت كنتيجة لعوامل مختلفة طغت فيها العوامل الخارجية (الفرع الأول) عن العوامل الداخلية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: العوامل الخارجية

ساهم تكريس أولوية الخيار الأمني الذي تأخذ به دول الاتحاد الأوربي في تحويل المغرب لبلد استقبال، بفعل عامل التخومية وبسبب اعتماد الاتحاد الأوربي لسياسة هجرة انتقائية ذات مقاربة أمنية، وتبنيها خطاب الأمننة من أجل التحكم في تدفقات الهجرة.

واعتبارا لكون حماية الحدود أمرا سياديا، فإن الدول الاتحاد الأوربي تتذرع بأن تدفقات الهجرة الدولية، خصوصا الهجرة غير القانونية تشكل تهديدا لأمنها واستقرارها. حيث إنه وبسبب ارتفاع عدد المهاجرين ولاسيما في النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحالي، قامت البلدان الغربية من دول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، بتبني سياسة صارمة لمراقبة حدودها وتنظيم حركة الهجرة الدولية، والزيادة في تسييج حدودها. وما ارتفاع عدد الحواجز المادية التي تبنى على حدود الدول إلا تأكيدا على الربط بين مسألة الهجرة ومسألة الأمن.

ومن بين السياجات الحدودية نجد الجدار الإسباني على محيط مدينتي سبة ومليليه المحتلتين. إذ تعد إسبانيا من الدول الرائدة في عسكرة حدودها الجنوبية وتسييجها كحجر الزاوية في استراتيجيتها للحيلولة دون دخول المهاجرين غير المرغوب فيهم إلى أراضيها، خاصة بعد انتقالها من بلد تصدير وعبور إلى بلد استقبال مع بداية القرن العشرين.

وإن كانت الأهداف المعلنة حول قيام السلطات الإسبانية لبناء السياج الحدودي

وتعزيزه حول المدينتين المحتلتين والمتمثلة في إيقاف الهجرة غير النظامية، فإن الأهداف غير المعلنة تتمثل أساسا في اعتباره أحد الاجراءات التي تهدف من خلالها إسبانيا إلى تعزيز الوضع الراهن للاحتلال، واستراتيجية محكمة تهدف من خلالها إلى ترسيم الحدود بحكم الواقع[51].

ونظرا للموقع الجغرافي للمدينتين المحتلتين وانتمائهما الجغرافي للقارة الإفريقية، فقد أصبحتا خلال السنوات الأخيرة مقصدا لآلاف المهاجرين الأفارقة، حيث يفضل المهاجرون غير القانونيين هذه الوجهة لأنهم يستطيعون الوصول إلى "أراض تابعة للامتداد الأوربي" بمجرد دخولهم المدينتين، لذلك قامت السلطات الإسبانية بزيادة تأمين حدودها ببناء سياجات إضافية للمنطقة الفاصلة بين مدينة مليليه ومدينة الناظور، على طول 8 كيلومترات، وبارتفاع يصل إلى 6.5 أمتار. كما قامت بتزويده بكاميرات مراقبة، للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إلا أنه بالرغم من ذلك فإن محاولات التسلل إلى داخل المدينة في تزايد مستمر، لذلك تحتاج إسبانيا تعاون المغرب من أجل حماية حدودها الجنوبية.

وقد أوضحت الأزمة السياسية الأخيرة بين المغرب وإسبانيا، على إثر استقبال وعدم إخطار مدريد للرباط بتواجد إبراهيم غالي-رئيس جبهة البوليساريو- فوق ترابها، عن حِسٍّ ضعيف من التعاون الفعلي من إسبانيا تجاه المغرب، وقد تم إدخال إبراهيم غالي بجواز جزائري مزور وبشخصية منتحلة، علما أن هذا الأخير هو موضوع متابعات قضائية ومن طرف العدالة الإسبانية بتهم انتهاك حقوق الانسان والاغتصاب، وأن من ضحاياه ممن يحمل الجنسية الإسبانية، بل أن بعضا من هاته الجرائم ارْتُكب فوق التراب الإسباني.

وقد أثارت هاته الأزمة تحديد مدى الإخلاص والمصداقية في الخطاب الذي يروَّجُ له خلال عدة سنوات من حسن الجوار والشراكة الاستراتيجية بين البلدين، وحيث يُعد المغرب حليفا استراتيجيا لإسبانيا وللاتحاد الأوربي ككل في عدة مجالات اقتصادية وأمنية وغيرها وليس فقط ما يتعلق بتدبير ملف الهجرة، فكان موقف المغرب واضحا بخصوص وجوب احترام روح هاته الشراكة الاستراتيجية، أو المعاملة بالمثل.

الجدير بالذكر أن المغرب يعد شريكا أساسا وحليفا إستراتيجيا لدول الاتحاد الأوربي في المجال الأمني، فبفضل التعاون المغربي وتقديم معلومات تتعلق بمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، تمكنت إسبانيا من إلقاء القبض على العديد من الإرهابيين وتجنيب هجمات إرهابية على أراضيها.

ويؤكد المغرب على خلفية هاته الأزمة مع الجارة الشمالية أنها ليست مرتبطة بحالة شخص، وإنما هي قصة ثقة واحترام وتعاون فعلي متبادل بين البلدين، وأن إسبانيا تعي جيدا أن قضية الصحراء المغربية خط أحمر بالنسبة لكل المغاربة، وأن تواجد زعيم الانفصاليين فوق

[51] سعيد الصديقي، تشييد الرقابة على الحدود وبناء الاسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الامريكية والاسبانية مجلة رؤى استراتيجية 2013. ص 101.

ترابها سوف يزعج المغرب حتى وإن كان الدافع فعلا وراء استقباله هو لدواع إنسانية. وإن كان الأمر كذلك، لماذا تحتج إسبانيا على دخول اللاجئين والمهاجرين بطريقة غير قانونية؟ واللذين هم في أمس الحاجة للمساعدة الإنسانية.

إن التزام المغرب بالشراكة الاستراتيجية مع بلدان الجوار يعود لقناعته بالتعاون الإيجابي في إطار الأمن المتبادل، ووفاءً منه بالتزاماته الدولية التي انخرط بها، وما رفع اليد عن حراسة الحدود البرية للمدينتين المحتلتين سبتة ومليلية ليوم واحد بمثابة تنبيه من المغرب لإسبانيا، حيث أربك توقيف المغرب تعاونه في حراسة الحدود لساعات قليلة الجارة الإسبانية، بسبب دخول آلاف المهاجرين واللاجئين، مما يعني أن التعاون الفعلي يقتضي مراعات مصالح البلدين معا وليس لطرف دون الأخر.

الفرع الثاني: العوامل الداخلية

انخرط المغرب في وضع واعتماد سياسة وطنية للهجرة على خلفية تناول عدد من التقارير الدولية[52]، حول وضعية حقوق الإنسان بشكل عام، ووضعية المهاجرين غير الشرعيين في المغرب، خاصة منها تقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش" الذي ركز على معاملة المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، والمتواجدين في المنطقة الواقعة في الشمال الشرقي للمغرب، بين الحدود الجزائرية/ المغربية وتحديدا مدينة وجدة، وبين المستعمرتين الإسبانيتين سبتة ومليلية.

أكد تقرير "هيومن رايتس ووتش" الصادر بتاريخ دجنبر 2012، أنه وفي إطار الجهود المنسقة بين المغرب وإسبانيا لضبط الهجرة السرية، فإنه يتم أحيانا ارتكاب أعمال عنف ضد المهاجرين، إما في شكل مداهمات للمناطق التي يختبأ فيها هؤلاء، أوفي إطار عمليات الطرد الجماعي والإقتياد إلى الحدود، الأمر الذي تم استغلاله من طرف خصوم الوحدة الترابية بالترويج لعدم احترام المغرب لحقوق الإنسان.

لذلك وفي خطوة استباقية لمحاولة تعديل الصورة السلبية التي رسمتها تلك التقارير، طلب "الملك محمد السادس"، من المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره مؤسسة وطنية مستقلة تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، بإعداد تقرير حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب.

ليتم بعدها بلورة السياسة الوطنية للهجرة واللجوء[53]، وهو تأكيد عن الإرادة القوية للانخراط في المنظومة الدولية المؤثِّثة لحقوق الإنسان، وتأكيد على تقيده بالالتزامات الدولية التي انخرط فيها، وتعد 'الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء" أول نموذج تعتمده دولة من جنوب المتوسط، وتتبنى سياسة تضامنية حقيقية لاستقبال المهاجرين القادمين من

[52] تضمنت عدة تقارير انتقادات للسلطات المغربية، منها تقرير شارل تانوك، وتقرير ترانسبراني 'منظمة الشفافية'، تقرير أمنيستي، وتقرير هيومان رايتس ووتش.

[53] فاطمة أمراح، السياسة الوطنية للهجرة واللجوء بين رهان التدبير وصعوبة التنزيل، مجلة الشؤون القانونية والقضائية، العدد التاسع، طبعة ماي 2021، ص 226.

الشرق ومن إفريقيا جنوب الصحراء، وفق مقاربة إنسانية مندمجة مكنت من تفكيك الأحكام المسبقة والصور النمطية التي تتجاهل الحاجيات المشروعة للمهاجرين، معتمدا في ذلك على احترام حقوق اللاجئ والمهاجر، وكذلك محاربة الهجرة السرية وكل الجرائم العابرة للحدود.

كما تعتبر"الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء" رهانا وتحديا كبيرا، وفي نفس الوقت هو تكريس لمصداقية المغرب في مجال حقوق الإنسان، ومحاولة لتدبير ملف الهجرة، بالاعتماد على التوصيات التي تضمنها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وقد أقدم المغرب على تسوية وضعية عدد من المهاجرين غير النظاميين، عبر مرحلتين، امتدت المرحلة الأولى من 2 يناير إلى 31 دجنبر 2014، ومرحلة ثانية في 15 دجنبر 2016. وتمثلت الحصيلة الرقمية للعملية الاستثنائية الأولى لتسوية الوضعية الإدارية في الاستجابة ل 83,53% من الطلبات الواردة على المصالح المختصة، وترتب عنها تسليم 23096 بطاقة إقامة من مجموع 27649 طلب، يمثل فيها الرجال نسبة 56 % والنساء نسبة 44 %، وتبلغ نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و50 سنة 87 %[54]، كما تختلف جنسياتهم ليتصدر المهاجرين السوريين والسينغاليين قائمة الجنسيات التي تمت تسوية أوضاعهم القانونية.

وقد ساهمت عمليتي التسوية ووضع الاستقرار الأمني بالمغرب، في تحوله إلى الوجهة المفضلة لمختلف أنواع الهجرات الدولية، وما يواكب ذلك من تحديات مختلفة سواء منها على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو الأمني. خصوصا أن عدد المهاجرين مرشح للارتفاع بسبب وضع اللاأمن بمنطقة الصحراء والساحل، واستمرار الأزمات المندلعة في عدد من بلدان المنطقة. الأمر الذي يرفع من سقف التحديات التي تواجهها الدولة المغربية في تدبير ملف الهجرة.

خلاصة القول، نتيجة تحول المغرب إلى بلد استقبال، فإنه يجد نفسه بين مطرقة السياسة الأوربية ذات مقاربة أمنية للحد من الهجرة، وسندان الوضع الأمني غير المستقر لأغلب دول الإقليم المنتجة للهجرة. وأصبح معه تدبير ملف الهجرة في المغرب أمرا صعبا تزداد صعوبته بتزايد الوافدين بمختلف جنسياتهم وأطيافهم ودياناتهم وثقافاتهم، وما يفرضه الوضع الحالي من تحديات على مختلف المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أن طغيان المُقاربات السياديّة والأمنية على حساب التنسيق الدولي لتدبير ظاهرة الهجرة، والضغط على بلدان جنوب المتوسط للحد منها وحصرها، لن يحقق ما تصبو إليه أوروبا خاصة وأنّ الأمرَ يتعلَّق بخطرٍ لا يعترف بالحدود السياسية، ولا يُمكن لأيّ إجراءٍ داخلي كيفما كان نوعه، أن يَكسب رهان مُحاصرَته، إذا لم يكُن مقروناً بتدابير مُوازية في إطارٍ من

[54] تقرير حول حصيلة السياسة الوطنية للهجرة واللجوء ما بين 2013- 2016.

التعاوُن والتنسيق الدوليين، والاحترام الفعلي للشراكة الاستراتيجية بين بلدان الضفتين.

وحيث يقتضي المنطق إعمال العقل في السياسة الخارجية للدول، فإن اختيار المملكة المغربية اعتماد القوة الناعمة في سياستها الخارجية لا يعني غض الطرف عن مصالحها خاصة منها المصالح السيادية، بل لها من المقومات الصلبة ما يجعلها بفعل الواقع قوة إقليمية، تفرض على بلدان الجوار الإقليمي تغيير نظرته في التعامل معها ليس كمحمية أو مستعمرة تابعة لأحد وإنما كطرف وحليف استراتيجي.

- Alisdair .R, Noil . and C, Rob .K(2013), Oxford, A Dictionary of Human Geography, Consulté le 1/11/2020, sur le site : https://www.oxfordreference.com/view/10.1093/acref/9780199599868.001.0001/acref-9780199599868-e
- Georges Tapinos, L'économie des migrations internationales, Paris, Fondation Nationale des sciences politique, harmand collin, 1974, P 14.
- Guisse, I. et Bolzman, C. (2014), *« Migration de retraités européens au Maroc : Tendances, Pratiques et Impact, Etude de cas des Suisses retraités au Maroc », op.cit., pp.1-13.*
- http://notes-geopolitiques.com/lecture-dete-la-revanche-de-la-geographie
- Khachani, M. (2019), La Question Migratoire au Maroc, 1ére édition, p. 12.
- Ou l'éternel retour d'une approche réaliste du monde, consulté le 15/09/2017.
- Pascal, B. La Géopolitique, (2020), 7eme édition, Editions Eyrolles, P 18
- Rosiére, S. (2001), Géographie politique, géopolitique et géostratégie : distinction opératoires, Paris, Armand Colin, 2001, p.42.
- Therrien, C. (2016), La Migration des francais au Maroc, édition la croisée des chemains Casalanca, p.13.
- أحمد شليحات، اليهود المغاربة، من منبت الأصول إلى رياح الفرقة، دار أبي رقراق للنشر الرباط، الطبعة الأولى 2009، ص، ص 14، 15 بتصرف.
- تقرير حول حصيلة السياسة الوطنية للهجرة واللجوء ما بين 2013-2016.
- تقرير منظمة الهجرة الدولية لسنة 2020، ص 32.
https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr-2020-ar.pdf

- تيري دي مونتريال وجان كيلين، موسوعة الاستراتيجيا مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2011م، ص 549.
- تيري دي مونتريال وجان كيلين، موسوعة الاستراتيجيا، ترجمة علي محمود مقلد، مرجع السابق ص 552 بتصرف.
- جزر الكنار: قلق من تزايد الهجرة عبر الطريق "الأكثر دموية" نشر بتاريخ 2020/11/12. اطلع عليه بتاريخ 2020/12/25 https://www.infomigrants.net/ar/post/29363
- الحسان بوقنطار "السياسة الخارجية المغربية الفاعلون والتفاعلات" طبعة 2002 ص، ص، 104، 106.
- الحسن الثاني، كتاب التحدي، المطبعة الملكية الطبعة الثانية 1982، ص 235.
- الحسن الثاني، كتاب التحدي، المطبعة الملكية الطبعة الثانية 1982، ص 295.
- الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح قمة المناخ كوب 22 المنعقد بمراكش في 16 نونبر 2016.
- دراسة المندوبية السامية للتخطيط، حول، مستقبلية مغرب 2030 أية ديموغرافية ؟، طبعة 2007 ص 5.
- رشيد يلوح، قراءة لكتاب اليهود المغاربة، من منبت الأصول إلى رياح الفرقة، مجلة عُمران، العدد 2 خريف 2012، ص. ص 259- 266
- سعود عابد " الفرق بين الاستراتيجية والجيو/استراتيجية " بتصرف، اطلع عليه بتاريخ 25 مارس 2016. http://www.alriyadh.com
- سعيد الصديقي، تشييد الرقابة على الحدود وبناء الاسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الامريكية والاسبانية مجلة رؤى استراتيجية 2013. ص 101.
- عبد الإله درف، مكانة المضايق المستخدمة في الملاحة الدولية بين مقتضيات القانون الدولي ومتغيرات العلاقات الدولية؛ دراسة حالة مضيق جبل طارق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسة الاقتصادية برلين - ألمانيا الطبعة الأولى 2017.
- عبد الحق العزوزي، محاضرة حول 'البيئة الأمنية الدولية وكيفية صناعة الإستراتيجية' https://www.youtube.com/watch?
- عبد المنعم الفلوس، وضعية الأجنبي بالمغرب منذ الاستقلال، أطروحة لنيل هادة الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط، 2007/2006 ص 3.
- فاطمة أمراح، السياسة الوطنية للهجرة واللجوء بين رهان التدبير وصعوبة التنزيل، مجلة الشؤون القانونية والقضائية، العدد التاسع، طبعة ماي 2021، ص 226.

- مجلة إيطالية: مخيمات تندوف بؤرة تجنيد للتنظيمات الارهابية بالمنطقة تاريخ النشر: 9 فبراير 2019
- محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة- جمهورية مصر العربية، طبعة يوليوز 2012 ص 51 بتصرف.
- محمد ولد الفاضل، السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء على عهد الملك محمد السادس، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام لسنة 2012/ 2013 كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ص، ص 90، 91.
- المغرب تعترض أكثر من 200 مهاجر قبالة سواحلها.
https://www.infomigrants.net/ar/post/27826
- مولاي يوسف محمدي علوي، وضعية الأجانب بالمغرب: النظام القانوني والحماية القضائية – دراسة مقارنة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام كلية الحقوق سلا السنة الجامعية 2017/2016، ص75.
- نور الهدى بن بتقة، "الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة المغاربية في سياسات القوى العالمية"، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي العدد الثاني يونيو 2018، ألمانيا- برلين، ص 94.
- هاري أر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي، التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى 2011 ص 16.